

الاستغلال الفرنسي للمناجم بالجزائر "منجمي بريرة والروينة 1872-1961 أنموذجا"

French Exploitation of Mines in Algeria: The Brira and Rouina Mines (1872–1961) as a Case Study

أحمد سايح مرزوق¹.

¹ جامعة تيبازة (الجزائر)، saiah.ahmed@univ-tipaza.dz.

تاريخ الاستلام: 2026/03/08؛ تاريخ القبول: 2026/07/12؛ تاريخ النشر: 2026/07/31

Abstract

Enter your abstract here

French exploitation of Algerian mines represents one of the most significant aspects of colonial economic policy, aimed primarily at extracting natural resources for the benefit of the French economy. From the second half of the nineteenth century, mining-especially iron, coal, and lead-became a strategic sector supporting French industrial development.

The Brira Mine serves as a clear example of this colonial exploitation. From its discovery, French companies that monopolized extraction and commercialization, while the Algerian population was largely excluded from any real economic benefit. The colonial administration relied on cheap Algerian labor working under harsh conditions characterized by low wages, long working hours, and a lack of occupational safety.

Furthermore, the Mine played a Key role In forcibly integrating the Algerian economy into the French economic system, as most extracted materials were exported to France without local processing. This exploitation resulted in serious social and economic consequences, including the depletion of natural resources.

Keywords: Economic Exploitation; Algerian Mines; Brira Mine; Colonial Economy.

المخلص

يُعد الاستغلال الفرنسي لمناجم الجزائر أحد أبرز مظاهر السياسة الاستعمارية الاقتصادية، التي هدفت إلى نهب الثروات الطبيعية وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الفرنسي وقد شكلت المناجم خاصة مناجم الحديد والفحم والرصاص ركيزة أساسية في دعم الصناعة الفرنسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويُعتبر منجمي بريرة والروينة نموذجا واضحا لهذا الاستغلال، حيث تم إخضاعهما منذ اكتشافهما للاستثمار المباشر من طرف الشركات الفرنسية، التي احتكرت عمليات الاستخراج والتسويق، مع إقصاء شبه تام للسكان الجزائريين من الاستفادة الاقتصادية الحقيقية، اعتمدت الإدارة الاستعمارية على يد عاملة جزائرية رخيصة تعمل في ظروف قاسية، تميزت بانخفاض الأجور، طول ساعات العمل، فضلا على غياب شروط السلامة المهنية.

كما ساهم المنجمين في ربط الاقتصاد الجزائري قسرا بالاقتصاد الفرنسي، إذ كانت معظم المواد المستخرجة تصدر إلى فرنسا دون أي تصنيع محلي يُذكر، وقد حلف هذا الاستغلال آثارا اجتماعية واقتصادية سلبية.

الكلمات المفتاحية: الاستغلال الاقتصادي ؛ مناجم الجزائر ؛ منجم بريرة ؛ النهب الاستعماري ؛ الشركات الاستعمارية
*المؤلف المراسل.

مقدمة:

عملت الإدارة الاستعمارية منذ وطأة أقدام الاحتلال أرض الجزائر على تكتيف استغلال ثرواتها، بداية بالاستحواذ على خزينة الدولة وقصور العاصمة وأراضيها القريبة، ثم تتوغل بمختلف مناطق البلاد وفي كل الاتجاهات بالمدن وأريافها، بحثا عن الثروات التي يمكن استغلالها، ولم يكد القرن التاسع عشر ينقضي حتى اكتشف المستعمر ثروة مهمة تمثلت في الثروة المعدنية وفي عدة مناطق من البلاد، ولعل أهمها منطقتي الروينة وبريرة.

اكتشف المنجمين خلال عام 1872 و1874 على التوالي، وكشفت التقارير المنجزة حولها بغناها ليس بالحديد فحسب ولكن بمعادن أخرى كالنحاس والفضة، لذا أوكلت عملية استغلالهما لشركة الروينة للمناجم التي تأسست عام 1907م ببروكسل، والتي قامت باستخراج كميات هائلة من المعادن من هاذين المنجمين، وباستغلال كامل للطاقة البشرية من الجزائريين الذين اشتغلوا في ظروف قاسية، وفي أعمال شاقة راح ضحيتها الآلاف منهم داخل أنفاق المنجمين، في مقابل أجرة زهيدة لا تسد رمق يوم لعائلاتهم أمام تعسف الإدارة الاستعمارية.

فكيف ولماذا فكرت الإدارة الاستعمارية استغلال المنجمين وما حجم الجريمة الاقتصادية المرتكبة في حق إحدى ثروات البلاد؟

كل هذه النقاط وأخرى سنحاول تناولها في هذه المداخلة في محاولة لتبيان استغلال المستعمر الفرنسي لثروات الجزائر لاسيما منها المعادن وبشكل خاص منجمي بريرة والروينة، بتتبع المنجمين من الاكتشاف الى الاستغلال المادي والبشري للجزائر والجزائريين، هذا خدمة لاقتصاد فرنسا الجائع الذي وجد ضالته في ثروات الجزائر طيلة فترة الاحتلال.

I- استغلال الثروة المنجمية:

اعتبرت الجزائر بالنسبة للمستعمر الفرنسي أهم مناطقها الحيوية لذا تخلت عن العديد من المستعمرات الأخرى بهدف تسخير إمكانياتها لاستغلال ثرواتها، خاصة وأن فرنسا كانت بأمس الحاجة للمواد الأولية فاغتصبت ما أمكنها خدمة لاقتصادها، وكذا لتطوير صناعاتها ومنافسة بريطانيا في ذلك (فنيحة، 2023، ص 4)، فعملت الإدارة الاستعمارية مباشرة بعد الاحتلال على توسيع السيطرة في كامل البلاد عن طريق الاستيطان، ثم كلفت المهندسين والباحثين على كشف ثروات البلاد اعتمادا على تقارير الجوسسة السابقة لفترة الاحتلال، فتم الكشف عن العديد من الثروات أبرزها المناجم، التي تملك منها البلاد الكثير، تختلف في الأهمية من منجم إلى آخر، ولعل أهمها منجم بني عقيل الواقع ببني حواء الذي اكتشف أواخر القرن التاسع عشر ميلادي (Renard, 1874, p 4).

لم تكتف سلطات المحتل الفرنسي باستنزاف الموارد البشرية واستغلالها في خدمة اقتصادها، بل وكانت الوسيلة في تشييد البنى التحتية لمهادفة لاستغلال الجزائر والجزائريين، بل امتد الاستغلال إلى الموارد الطبيعية لاسيما منها المناجم، التي خصصت معادنها المستخرجة بكميات هائلة لبناء اقتصادها في فرنسا، وتمكين مواطنيها من العيش الرغيد (شوب، 2018، ص 159)، كما سنت سلطة المستعمر الفرنسي منذ البدايات الأولى للاحتلال مراسيم وقوانين لإضفاء الشرعية على استنزاف خيرات البلاد، الأمر الذي أثر على الشعب الجزائري سلبا، فنعرض

بذلك إلى المجاعات القاتلة التي لم يعهدها الجزائريون قبل وبعد الاحتلال، وتراجع الاقتصاد الجزائري لصالح الفرنسي، بل وبنى المحتل اقتصاده على عاتق البلاد والعباد بذلك تكون جرائم فرنسا قد مست جل الجوانب (بوقرو، 2023، ص ص 32-35).

توسعت الشركات الفرنسية المستثمرة في المناجم الجزائرية في استغلال الثروات المعدنية خدمة لمصالحها ومصالح فرنسا، فعملت في البداية على استغلال المناجم القريبة من الساحل فاستخرجت كميات كبيرة خاصة الحديد، وبغرض توسيع نشاطها توجهت نحو المناطق الداخلية لاستخراج كميات أكبر، وذلك لغرض التحضير لعمليات التصدير نحو أوروبا ونحو أمريكا الشمالية، فتمكنت من تحقيق ثروة هائلة فضلا على التوسع في تمدين البني التحتية داخل الأراضي الفرنسية مع إهمال ذلك في الأراضي الجزائرية (دهان، 2022، ص ص 41، 42)، وأقرت تقارير الخبراء الفرنسيين أن باطن الجزائر أغنى من سطحها فوسعت نشاط الصناعات الاستخراجية، فصنفت مناجم الحديد الجزائرية قدراتها هائلة وجودة عالية في معادنها مقارنة بمناجم عديدة في العالم، فميزة هذه المناجم في معدنها الذي لا يتأثر بارتفاع أو انخفاض السعر مقارنة بمثيلاته في إسبانيا التي تتوقف مناجمها عن الإنتاج تبعا لارتفاع الأسعار أو انخفاضها (Vulpillières, 1910, p 4).

شكل استغلال المناجم الجزائرية عصب السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر طيلة فترة الاحتلال، وقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بالقطاع المنجمي خاصة في المناطق الغنية بالمعادن، وأبرزها منطقتي بريرة بني حواء والروينة بعين الدفلى، وهما نموذجين بارزين يوضحان همجية الاستغلال الاقتصادي خدمة لاقتصاد فرنسا، ودليل على النهب الممنهج لثروات البلاد تحضيرا لمحاولات ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، وسنحاول في التالي توضيح الجريمة الاقتصادية الفرنسية وحجم الاستغلال الذي تعرضا له منجمي بريرة وبني عقيل من طرف الشركات الفرنسية.

II- منجم بريرة (الشلف):

ينتمي المنجم لمدينة بني حواء التي تتواجد بشمال الجزائر، وتنتمي للمناطق الوسطى مطلة على ساحل البحر المتوسط، مساحتها الإجمالية تقدر بحوالي 102 كيلومتر مربع، أنشأت بلدية بني حواء خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية تحديدا عام 1905م، وكان يطلق عليها اسم فرانسيس قارنيي (Francis Garnier) (سايج مرزوق، 2024، ص 31)، أما ملكية منجم الحديد والنحاس لبني عقيل فتقع عند النهاية الغربية لمقاطعة الجزائر، في بلدية تنس على أراضي قبيلة بني حواء، حيث سمي المنجم بهذا الاسم لأنه يتواجد على أراضي بريرة، ويتربع المنجم على المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية للمنطقة، وهو عبارة عن شكل هندسي يتمثل في مثلث قائم الزاوية، تقدر مساحته الإجمالية بحوالي 4.4 هكتار وهو المنجم الأكبر مساحة مقارنة بالمناجم الأخرى (Frontault, 1874, p 7).

كشفت الدراسات الأولى التي عملت في موقع المنجم على أنه ينتمي إلى منطقة وعرة يصعب الوصول إليها في غياب تام للطرق والمسالك البرية، كما أن الاتصال بين الموقع والمدن المجاورة على غرار تنس وشرشال والعطاف بطرق مهترئة وفي حالة مزرية، يستحيل استعمالها لاستخراج المعادن ونقلها، والوصول إلى الموقع يعتمد على ركوب الدواب مع وجود أودية متضرسة كواد منتراش (واد سيدي أحمد بن يوسف)، والمسافة المقدرة برا بين بني عقيل وتنس تتراوح بين 40 و 45 كلم واعتمادا على الدواب يتطلب مسيرة بين 11 و 12 ساعة (Fraontault, 1874, p12).

وعود تاريخ اكتشاف المنجم إلى عام 1861م، أين تم إصدار قرار منح حق استغلال هذا المنجم في عام 1872، ونظرا لارتفاع تكاليف الاستغلال تم وقف تنفيذ القرار، لكن فكرة الاستغلال تجددت عام 1882م (Bortolotti, 1925, p8). تم الشروع في استغلال منجم بني عقيل رسميا عام 1906م، من طرف شركة رونية للحديد (Société Anonyme des Mines de Fer de Rouina) (أنظر الشكل رقم 05)، والذي اعتبرته الإدارة الاستدمارية من أهم المناجم المكتشفة لاحتوائه على عدة معادن منها الحديد والنحاس والرصاص والفضة، وأول المستثمرين في المجال نذكر ألفريد تايي (M. Alfred Theys) والذي يعتبر أحد مؤسسي شركة استغلال المناجم الحديد الرونية، وتم خلال الثلاث سنوات الأولى للاستغلال استخراج كميات معتبرة من المعادن (Rambet, 1910). وهذا ما يتضح من خلال أرقام الجدول التالي:

الشكل رقم 01: جدول استخراج المعادن من منجم بني بيرة بين 1907-1909

السنوات	1907	1908	1908
كمية الإنتاج (طن)	67706	66755	91024

المصدر: Francis Rambet, Les mines de fer de Rouina, In : Afrique du nord illustrée, 03.09.1910

نلاحظ من خلال الجدول كمية كبيرة من المعادن على شكل خام، والمستخرجة خلال العام 1907م وهي السنة الأولى للإنتاج، وتبقى الكمية نفسها تقريبا خلال العام الموالي، بينما تزداد الكمية بشكل كبير خلال العام الثالث للإنتاج، مما يدل على الاهتمام البالغ للشركة المستغلة بالمنجم، فضلا على التوسع في اكتشاف مختلف المناطق المشكلة للمنجم.

كما تشير الإحصائيات إلى تضاعف الإنتاج خلال السنتين اللاحقتين، وهو ما زاد من حجم المعادن المشحونة نحو فرنسا، وبالتالي ارتفاع مخزون احتياطي المعادن لمنجم بني عقيل، وهذا ما يتضح جليا من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم 02: جدول كميات الإنتاج والشحن لعامي 1912-1913 لمنجم بني عقيل

السنة	1912	1913
كمية الإنتاج (طن)	95311	104238
كمية الشحن نحو فرنسا (طن)	93252	105504
المخزون (طن)	4814	3550

المصدر: Journal: l'Afrique du nord illustrée, 03.09.1910, N° 149, 5e année

اعتمدت الشركة المستغلة للمنجم لنقل المعادن المستخرجة إلى بني حواء على الطريقة التي خلص إليها المهندس برونو (Brunot)، حيث وضع مخططا لها أواخر القرن التاسع عشر وتمثل في جبلين حديديين متوازيين ومشدودين جيدا وحبل ثالث يستعمل للنقل، مربوط بهما صندوقان يعملان في آن واحد بالتناوب، أحدهما مملوء بالمعدن والآخر فارغ، فيصعد الفارغ للمنجم من أجل ملئه، و ينزل الآخر المملوء لإفراغ الشحنة وهكذا دواليك، وله محطات على طول المسافة بين المنجم والميناء، وقدر برونو مدة حياة الحبل بخمس سنوات ونصح بتغييره خلال انقضاء المدة (Frontault, 1874, p 23)، وبهذه التقنية الهوائية تم نقل المعدن المستخرج من المنجم إلى أفران التدوير ببريرة، ومنها عبر جبل هوائي على مسافة 09 كيلومتر من بني عقيل إلى ميناء بني حواء، باستخدام

النظام الهيدروليكي حيث تتم تفريغ الحمولة في بواخر الشحن مباشرة بواسطة آلة خاصة للشركة منتجة من طرف دار ريتشارد (Richard) المتواجد مقرها بباريس، علما أنها معادن غنية جدا بالحديد الذي تميز بجودته العالية (Theys, 1911, 341).

لم يتوقف الإنتاج بمنجم بني عقيل بل تواصل بوتيرة أكبر وأسرع وشهد زيادة الإنتاج عاما بعد آخر، والجدول التالي يوضح كميات الإنتاج خلال السنوات بين 1914-1916:

الشكل رقم 03: جدول الإنتاج لمنجم بني عقيل بين 1914-1916م

السنوات	1914	1915	1916
كمية الإنتاج (طن)	97671	59867	49390

المصدر: Société des mines de fer de Rouina, www.entreprises-coloniales.fr mise en ligne : 13 fevrier 2015

ومن خلال الجداول الإحصائية للسنوات الأولى للاستغلال يتبين مدى اهتمام المستثمرين بالمنجم، كما يتبين حجم الجريمة الاقتصادية للمستثمر الفرنسي الذي بنى اقتصاده بثروات الجزائر وببداية جزائرية مقابل أجور زهيدة. لتضاف الى هذه الجريمة الى قائمة الجرائم الاستعمارية الفرنسية التي يمكن أن تسقط بالتقادم.

III- ظروف العمل داخل المناجم وآثارها على الجزائريين:

لم يكتفي المستثمر الفرنسي في استغلال ثروات البلاد بما فيها منجمي بيرة والروينة فحسب، بل توسعت في الاستغلال ليشمل اليد العاملة من السكان الأصليين، ففي منجم بني عقيل الذي تم استغلاله بشكل مفرط دون الأخذ بعين الاعتبار خطر نفاذ هذا المورد الطبيعي، كما عمدت الإدارة الاستعمارية إلى الاعتماد على سكان المنطقة في استخراج واستغلاله، منذ بدايات الحفر الأولى مروراً باستخراج المعادن وصولاً إلى شحن المعدن في البواخر تحضيراً لنقله لمصانع فرنسا.

الشكل رقم 04: صورة لأفران التدوير المستخدمة لاستغلال منجم بني عقيل بيرة القديمة حالياً



المصدر: صورة من التقاط الباحث بموقع الفرن - بيرة 12 مارس 2024.

وهذا ما يرويه شهود عيان شهدوا على الجريمة الاقتصادية والإنسانية الفرنسية، عمال اشتغلوا في هذا المنجم منهم من يزال على قيد الحياة ومنهم من قضى نحبه، فهذا الحاج جلول يروي لقناة النهار ويقول: "استغلت فرنسا ثرواتنا وشحنتها نحو فرنسا، وكنت عام 1946 أحد عمال المنجم وكانت مهمتي تتمثل في

شحن المعدن في سلات النقل، وكانت المهمة شاقة وتحت ظروف قاسية، من الصباح الباكر إلى نهاية اليوم (النهار، 2018)، على الرغم من صدور قوانين فرنسية تنظم سير واستغلال المناجم في الجزائر، وكذا ضمان حقوق العمال منها القانون الصادر بتاريخ 12 فيفري 1948م عن مجلس الوزراء الفرنسي، والذي يوضح حقوق وواجبات عمال المناجم بالتفصيل من حيث تشكيلة العمال ورواتبهم فضلا على الحوادث المتوقع تعرضهم لها وغيرها من النقاط (ministre, 1948).

لكن الواقع عكس غير ذلك، فتم تطبيق جل القوانين وبخدافيرها على المستخدمين الفرنسيين، بينما المستخدمين الجزائريين طبقت عليهم أقسى المعاملات غير الإنسانية، فأجبروا على العمل في ظروف قاسية دون الحصول على أدنى الحقوق، وهو ما يؤكد على سياسة الكيل بمكيالين، وهي الممارسات التي لا يزال شهود العيان يتناقلون معاناتها من جيل لآخر.

يروى العامل (محمد عبيدات) بمنجم بني عقيل خلال الفترة الاستعمارية للتلفزيون الجزائري الظروف القاسية التي عايشها، حيث اشتغل في استخراج المعدن من كهوف المنجم وهو في مقتبل العمر، الظروف القاسية والوصول إلى المنجم في الصباح الباكر وأي تأخر يعني الطرد من العمل، يبدأ العمل ولا ينتهي إلا في ساعات متأخرة من مساء كل يوم، ولا يسمح للعامل بالراحة إلا لتناول وجبة الغداء، أما الأجور فزهيدة جدا لا تكفي قوت يوم واحد (معبوط، 2023)، ويضيف المهندس السابق بمنجم روينة (عبد القادر بلحاج) أن والده قبله كان عاملا بالمنجم ينهض باكرا كل يوم على الساعة الثالثة إلا ربع صباحا يتناول القوة ويتوجه إلى المنجم، ويعمل ساعات طويلة وخلال فترة عطلة لا يستريح بل يتجه للعمل في المزارع لإعالة العائلة، لقد كان عمال المناجم يعانون كثيرا من جراء المعاملة القاسية للمعمرين (معبوط، 2023).

لم تتوقف معاناة عمال منجم بني عقيل عند ظروف العمل القاسية والأجر الزهيد، بل تعداه حسب ما يصرح به العامل السابق بالمنجم (محمد عبيدات) إلى الوفاة وفقدان الأعضاء، ويضيف أن عدة عمال كانوا داخل الكهوف منهمكين في أعمالهم لحظة حدوث الانهيارات داخلها، فمنهم من فقد حياته زمنهم من فقد أحد أعضائه، ومنهم من فقد أطرافه، وحوادث أخرى كثيرة فمنهم من فقد سمعه وبصره والمعاناة لا تنتهي طوال أيام السنة (معبوط، 2023)، أما المهندس (عبد القادر بلحاج) فيصرح أن العمال الذين نجوا من الموت داخل كهوف المعادن وعملوا لمدة خمسة وثلاثين سنة، في النهاية أصيبوا بأمراض خطيرة في الرئتين وأمراض أخرى كانت سببا في وفاة الكثير منهم (معبوط، 2023).

كانت ظروف عمل الجزائريين في مناجم الجزائر المختلفة عامة ومنجمي الروينة وبريرة بشكل خاص سيئة للغاية، فبالإضافة إلى التمييز بينهم وبين الأوربيين، فقد كانوا يعيشون البؤس والحرمان وضياع الحقوق فضلا على إسكان العمال الذين يقطنون في مناطق بعيدة في أكواخ لا تتوفر على أدنى ضروريات الحياة (براكني، 2024، ص 117)، بينما يؤكد الأكاديمي (عبد الرحمن تونسي) على عمل الجزائريين مدة 12 ساعة يوميا في ظروف قاسية، وأصيبوا بأمراض كثيرة منها الربو، أما المتوفون أو الجرحى فيتم تسريحهم من العمل دون الحصول على أدنى الحقوق، ليتم تعويضهم بعمال آخرين لاستنزاف قوتهم في ظل غياب وظائف للعمل (معبوط، 2023).

IV- منجم الروينة (عين الدفلى)

أ/ التعريف بالمنجم:

منجم الروينة هو عبارة عن منجم للحديد يضاف إلى قائمة المناجم المستغلة، وإلى الثروات التي استنزفها المستثمر الفرنسي بالجزائر، حيث يعود تاريخ اكتشاف هذا المنجم إلى عام 1873م من طرف مجموعة من مهندسي المناجم الفرنسيين، الذين طرحوا مجموعة من الصعوبات التي أخرجت عملية الاستغلال خلال السنوات الأولى للاكتشاف، منها مشكل النقل نظرا لغياب طريق يصل المنجم بطرق النقل والبعد عن ميناء الجزائر (Friess, 1922, p 22)، جغرافيا يتواجد المنجم على أراضي بلدية الروينة بولاية عين الدفلى حاليا، يتربع على مساحة شاسعة قدرها 786 هكتارا، وحسب دراسات المهندسين فإن هذا المنجم كان غنيا جدا بمعادن مختلفة لاسيما منها الحديد، حيث اعتبر من أجود أنواع المعادن على المستوى العالمي (Friess, 1922, p 24).

الشكل رقم 05: ملصق رسمي لرأس مال الشركة المستغلة لمنجم الروينة.



ب/ استغلال منجم الروينة:

تم في البداية إنشاء خط سكة الحديد من طرف الشركة المستغلة للمنجم على مسافة خمسة كيلومترات يربط بين المنجم ومحطة الروينة، حيث تقرر توجيه المعدن المستخرج نحو الجزائر العاصمة، خاصة وأن هذا المنجم ينتج نوعين من معدن الحديد وكلاهما تميز بجودة عالية جدا، النوع (A) صافي ونقي بينما النوع (B) تميز بأنه فوسفوري، ويعتبر ألفريد تايس (Alfred Theys) أول من أشرف على عملية الاستغلال بصفته أحد مؤسسي الشركة المستغلة للمنجم (Carbonet, 1910, p 10).

ونظرا لأهمية المنجم وقيمه من حيث الجودة والكمية فقد ضاعفت الشركة المستغلة من قدرة الإنتاج، التي شهدت ارتفاعا خلال الثلاث السنوات الأولى من الاستغلال كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم 06: جدول لكميات انتاج منجم الروينة بين عامي 1907-1909

السنوات	1907	1908	1909
كمية الإنتاج (طن)	67706	66755	91224

الملاحظ من خلال الجدول حجم الاستنزاف الذي مارسه المستثمر الفرنسي بالمنجم، حيث شهد العام الأول والثاني استقرار في كمية الإنتاج لكن مع تأكيد الشركة من نوعية المعدن الجيدة، ضاعفت الإنتاج خلال سنة 1909 ليصل إلى أكثر من 91 ألف طن، ولم يتوقف الإنتاج عند هذا الحد بل تضاعف خلال السنوات اللاحقة.

ويتبين من خلال التقرير المقدم من طرف الشركة المستغلة إلى الجمعية العام للمساهمين المنعقد بتاريخ 30 أبريل 1908م في بروكسل (بلجيكا)، أن إنتاج مناجم الحديد بالروينة بلغ 67.706 طنا من الخام الممتاز، وهو ما ساهم في تحقيق ربح صناعي قدره 478.175 فرنكا و 92 سنتيما، والذي أصبح بمأش ربح صافي مع خصم الاستهلاكات والمصاريف العامة يقدر بـ 279.398 فرنكا و 33 سنتيما، مما سمح بتوزيع الأرباح بين المساهمين بنسبة 05 بالمائة، أي 12 فرنكا و 50 سنتيما للسهم الواحد (Gagiu, 1908, p 1)، وظل الإنتاج مستقرا ومتوازنا مع كميات الشحن نحو فرنسا وساهم ذلك في استقرار كميات المخزون، لاسيما خلال سنتي 1907 و 1908 وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم 07: جدول لكميات الإنتاج والشحن والمخزون لسنتي 1907، 1908

السنوات	1907	1908
كمية الإنتاج (طن)	67.708	66.755
كمية الشحن نحو فرنسا (طن)	69.123	71.589
المخزون (طن)	16.112	9.512

المصدر: Gagiu (M), Mines de fer de Rouina, In : l'Echo des mines et de la métallurgie, Alger 1908, p 1.

وفي مقارنة بين انتاج منجم الروينة وباقي مناجم الجزائر تم تقديم تقرير عام 1910، أين تبين أن منجم الروينة يُعتبر من المناجم الرئيسية والأكثر انتاجا بل الأكثر جودة، وكان المساهمون يتهافون لشراء الأسهم في الشركة المستغلة وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الشكل رقم 08: جدول مقارنة بين نماذج من مناجم الجزائر مع منجم الروينة في كميات الانتاج

المناجم	بني صاف	تنس	سعدونة	تامولقة	روينة
كمية الإنتاج (طن)	410.864	77.717	1.500	5.615	72.210

المصدر: Gaston de Vulpillières, L'avenir minier de l'Afrique du Nord, In : l'Echo des mines et de la métallurgie, Alger 1910, p 4.

لم يكن اهتمام الشركات الفرنسية بمنجم الروينة قائما على خدمة التنمية في الجزائر، بل كان استخراج معادته موجهة لدعم الصناعة بفرنسا وإمدادها بالمواد الأولية، فضلا على تحقيق الأرباح المالية لاسيما أن المعدن المستخرج يعتبر من أجود الأنواع في العالم، ويعكس هذا الاستغلال المنجعي استنزافا واضحا للثروات الطبيعية الجزائرية. خدمة لمصالح فرنسا وشعبها على حساب الجزائر والجزائريين الذين عانوا من ويلات هذا الاستغلال الهمجي، وبذلك يمكن تصنيف هذه الجريمة ضمن الجرائم الاقتصادية التي لا تسقط بالتقادم.

II- الخلاصة و النتائج

في ختام هذا الموضوع، يتضح لنا أن الاستغلال الفرنسي للمناجم الجزائرية عامة ومنجمي بئر الرينة يندرج ضمن السياسة الاقتصادية العامة في الجزائر، التي قامت أساسا على استغلال الثروات الطبيعية السطحية منها والباطنية دون استثناء، من أجل خدمة الاقتصاد الفرنسي والتخلص من أزماتها الاجتماعية الداخلية، ومن أجل تحقيق ذلك توسعت الإدارة الاستعمارية في استكشاف الثروات لاسيما منها المناجم، التي نظمت عملية استغلالها وأوكلت المهمة للشركات الفرنسية، وتوجيه الاستخراجات نحو فرنسا لتغذية مصانعها وتقوية أسواقها الخارجية.

كما اتضح لنا من خلال الدراسة أن هذا الاستغلال الاقتصادي الاستعماري لم يتوقف عند الهيمنة على الثروات الطبيعية وحسب، بل تعدى إلى استغلال الثروة البشرية المتمثلة في اليد العاملة الجزائرية، والتي تم استغلالها مقابل أجور زهيدة لا تكاد تسد رمق الجوع بل وتعمل في ظروف أقل ما يُقال عنها أنها جد قاسية، فضلا على احتكار الشركات الفرنسية المستغلة للأرباح والامتيازات، مما عمق من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجزائريين أصحاب الأرض والفرنسيين المغتصبين والمستعمرين لها.

وعليه فإن دراسة موضوع استغلال المناجم في الجزائر عامة ومنجمي بئر الرينة بشكل خاص يوضح مختلف مظاهر النهب الجائر للثروة المعدنية الجزائرية، طيلة فترة الاحتلال التي كانت طويلة وطال معها حجم الاستغلال، هذا ما أدى إلى مخلفات اقتصادية سيئة بعد الاستقلال استمرت لعدة سنوات ولم تخرج منها الجزائر إلا بفضل السياسة القائمة على استعادة الثروات الطبيعية وتأميمها.

- المراجع :

1. أحمد سايح مرزوق (2024)، مدينة بني حواء: دراسة في الجغرافيا والحياة الثقافية والحضارية، كتاب نماذج من مدن الجزائر عبر التاريخ، إشراف أحمد سايح مرزوق، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والأثرية، تيبازة.
2. حبيش فتيحة وشتوان نظيرة، (2023)، رؤية تحليلية في صادرات الجزائر نحو فرنسا تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 11، العدد 01.
3. الحاج جلول (2018)، عمل بالمنجم وشاهد عيان على الاستغلال الاستعماري، منجم بني عقيل بئريرة - بني حواء، قناة النهار.
4. محمد عبيدات (عامل سابق بمنجم بني عقيل) (2023)، حصة مغارات ودهاليز الموت (منجم زكار الروينة وبئريرة)، انتاج التلفزيون الجزائري، إعداد وتحقيق رشيدة معبوط، 2023.
5. عبد القادر بلحاج (مهندس بمنجم روية سابقا) (2023)، حصة مغارات ودهاليز الموت (منجم زكار الروينة وبئريرة)، انتاج التلفزيون الجزائري، إعداد وتحقيق رشيدة معبوط.
6. عبد الرحمن تونسي (أستاذ بجامعة خميس مليانة) (2023)، حصة مغارات ودهاليز الموت (منجم زكار الروينة وبئريرة)، انتاج التلفزيون الجزائري، إعداد وتحقيق رشيدة معبوط.
7. Frontault (H) (1874), du transport des minerais de Beni-Aquil, éd. Imprimerie centrale des chemines de fer, Paris.
8. Francis Rambet (03.09.1910), Les mines de fer de Rouina, In : Afrique du nord illustrée,

9. . Geneviève Bortolotti (2025), Francis Garnier – les mines et port de Breira, In : <http://alger-roi.fr>, Paris mars.
10. Journal : l'Afrique du nord illustrée, 03.09.1910, N° 149, 5e année.
11. Journal : l'Afrique du nord illustrée, 03.09.1910, N° 149, 5e année
12. L'Evolution algerienne et tunisienne (12/05/1922) : revue hebdomadaire littéraire et politique et scientifique, directeurs (C. Collomb et C. Friess), 19e Année, N° 182, Alger.
13. Le Progres : journal de l'arrondissement d'oréanville, gérer par M. Carbonet, seizième Année, N° 848.
14. Lucien Renard (1874), Notice sur les Mines de Fer et de Cuivre Argentières des Beni-Aquil, éd. Imprimerie Centrale des Chemins de Fer, Paris.
15. L'Echo des mines et de la métallurgie (30 janvier 2011), par Alfred Theys.
16. Société des mines de fer de Rouina (2013), www.entreprises-coloniales.fr mise en ligne
17. Statuts du personnel des exploitations minières et assimilées en Algérie (1948), par le président du conseil des ministres, éd. Imprimerie P. Guilhauchain, Alger.